توقعات بزيادة قيمة الصادرات السمكية بمعدل ٢٠,٣٪ سنوياً

■ ،،خاص / الثورة

توقعت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية زيادة قيمة الصادرات السمكية بمعدل ٢٠,٣ بالمائة سنويا خلال الأعوام ٢٠١١ –٢٠١٥ م .

وبينت أنه سيتم اتخاذ عدد من الإجراءات منها منع تصدير أي منتجات سمكية ما لم يتحصل المصدر على شهادات صحية لجودة المنتجات الصادرات السمكية

وتشير بيانات الصادرات السمكية خلال أعوام الخطة (٢٠٠٦–٢٠١٠م) إلى زيادة كمية الصادرات السمكية من (٨٤.٣) ألف طن في عام٢٠٠٥م إلى (١٠٨.٤) ألف طن متوقعة بنهاية عام ٢٠١٠ وبمعدل سنوي متوسط ٥,٢٪ ،غيران قيمة الصادرات السمكية قد تراجعت من (٢٤٢) مليون دولار في سنة الأساس إلى (٢٣٨) مليون دولار متوقعة للعام ٢٠١٠م وبمعدل نمو سالب (–٠,٣٠٪)، والذي يعود إلى تراجع أسعار الصادرات السمكية في الأسواق العالمية بنحو ٥,٢٪ في المتوسط، فضلاً عن تدني جودة الصادرات السمكية اليمنية وفق شروط ومعايير الجودة في الأسواق العالمية وشهادة إنشاء من الوزارة وعبر مندوبي الوزارة المتواجدين في منافذ التصدير.

الجدير بالذكر أن الأسماك تشكل المورد الطبيعي الثالث لليمن من حيث الأهمية بعد النفط والمياه. ومع خط ساحلي طويل ومنطقة جرف بحري (مناطق أصطياد) تصل إلى حوالي ٤١ ألف كم مربع، تستطيع اليمن الاستفادة من مواردها السمكية الغنية التي توفر فرصا استثمارية ممتازة في مجالات صيد الأسماك وفي تصنيعها وتصديرها .

وتعد الزيادة السكانية من أهم العوامل المؤثرة على زيادة حجم الاستهلاك وأذواق المستهلكين – حسب ما تذكر الدراسة – بالإضافة إلى التأثير على أسعار السلع الأخرى البديلة للقمح.

وترى الدراسة ضرورة ترشيد استهلاك القمح والعمل على تقليل الفاقد في مرحلة التصنيع والاستهلاك النهائي للمواد الغذائية ورفع وعي المستهلكين تجاه سلعة القمح، بالإضافة إلى أهمية تغيير النمط الغذائي للسكان بتنويع مصادر الغذاء بدلاً عن الاعتماد على القمح بصورة أساسية.

وتتضمن أهم هذه العوامل ضرورة زيادة المساحة المزروعة بالقمح بالعمل على تقديم الدعم المادي للمزارعين والشباب العاطل عن العمل، وذلك عن طريق توفير مساحات زراعية ووسائل ري مناسبة وتقديم الاستشارات الزراعية لكيفية معالجة المشاكل التي قد تتعرض لها المحاصيل.

وتشير الدراسة إلى أهمية التوسع في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة ورفع مهارة المزارعين من أجل تحسين إنتاجية العامل.

دراسة تدعو إلى دعم الأبحاث العلمية الزراعية لزيادة إنتاجية الحبوب

■ ،،كتب/محمد راجح

دعت دراسة حديثة إلى دعم الأبحاث العلمية الزراعية الهادفة إلى إحداث زيادة في إنتاجية الهكتار من الحبوب بصورة عامة والقمح بصورة خاصة.

وأكدت الدراسة أهمية التركيز على القطاع الزراعي في بلادنا وحل المعوقات التي يواجهها للنهوض به وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

وطبقاً للدراسة التي أعدتها الباحثة الاقتصادية أروى أحمد البعداني، فإن درجة استجابة الإنتاج للتغيرات المزروعة عالية جداً، وهو ما يدعو إلى التركيز على العديد من العوامل والبرامج والأبحاث الهادفة إلى زيادة الإنتاج المحلي من الحبوب، مثل القمح وتلبية متطلبات الأمن الغذائي في البلد.

وتعد الزيادة السكانية من أهم العوامل المؤثرة على زيادة حجم الاستهلاك وأذواق المستهلكين – حسب ما تذكر الدراسة – بالإضافة إلى التأثير على أسعار السلع الأخرى البديلة للقمح.

وترى الدراسة ضرورة ترشيد استهلاك القمح والعمل على تقليل الفاقد في مرحلة التصنيع والاستهلاك النهائي للمواد الغذائية ورفع وعي المستهلكين تجاه سلعة القمح، بالإضافة إلى أهمية تغيير النمط الغذائي للسكان بتنويع مصادر الغذاء بدلاً عن الاعتماد على القمح بصورة أساسية.

٢٥ مليون دولار تكلفة ٣٧٣ مشروعاً خدمياً نفذها الصندوق الاجتماعي بالمكلا العام الماضي

■ ،،المكلا/ أحمد بن زاهر

بلغ إجمالي المشاريع التي نفذها الصندوق الاجتماعي للتنمية فرع المكلا محافظة حضرموت شبوة المهرة خلال المرحلة الثالثة ٣٧٣ مشروعا في مجالات الصحة والتربية والتعليم والمياه والصرف الصحي وتحسين المدن بتكلفة إجمالية ٢٥ مليونا و٧٥٧ ألف دولار.

أوضح ذلك لـ"الثورة" الأخ المهندس محمد بن محمد الديلمي مدير عام فرع الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة حضرموت مشيرا إلى أن أبرز المشاريع المنفذة خلال المرحلة الثالثة منها بناء وتأثيث روضة أطفال الحوطة شبام حضرموت بناء وتأثيث مدرسة الصديق بالمكلا حضرموت وإنشاء وتجهيز مسلخ بالشحر حضرموت بناء ثانوية بيحان شبوة وتأهيل مشروع مياه الروضة شبوة بالإضافة استكمال تأسيس المعهد الصحي الغيظة المهرة.

كما بلغ عدد المشاريع قيد التنفيذ ١٤٣ مشروعا إجمالية ١٩ مليونا ٣٧٨ ألفا و١٨٣ دولاراً منها بناء وتأثيث مدرسة القرية تريم حضرموت بناء وتأثيث روضة ٢٢ مايو غيل باوزير حضرموت مدرسة صلاح الدين ساه حضرموت تأهيل مشروع غيل سلمه دوعن حضرموت بناء وتجهيز مركز صحي جول الريدة ميفعة شبوة مدرسة أبي بكر الصديق قشن المهرة.

كما بلغ إجمالي المشاريع الموافق عليها ٢٢ مشروعا بتكلفة إجمالية أربعة ملايين وثمانين ألفاً وتسعمائة وواحد وأربعين دولاراً منها مدرسة السلال فوه بالمكلا حضرموت تأهيل مشروع مياه رماه حضرموت مدرسة ٢٢ مايو عتق شبوة حماية الأراضي الزراعية وعمل منشأة مائية عين شبوة.. إنشاء بركة فرفاري حوف المهرة.

تقرير: الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في قطاع النفط والغاز

■ ،،خاص / الثورة

أوضح تقرير حكومي أن تركز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع النفط والغاز وضعف القاعدة الإنتاجية والخدمية والاعتماد المتزايد على الصادرات النفطية ومحدودية مساهمه الصادرات غير النفطية في هيكل الصادرات (أقل من ٢٥٪ من إجمالي الصادرات) يؤدي إلى عجز ميزان المدفوعات .

كما أشار إلى أن من ضمن الأسباب ضعف خدمات النقل والتامين والتشييد والخدمات التجارية الأخرى ما أدى إلى استيراد عال لهذه الخدمات. ضعف وانخفاض الإيرادات الخدمية (السياحة والاتصالات والخدمات الحكومية.

وانعكاساً للتغيرات التي شهدها كل من الحساب الجاري وحساب رأس المال شهد الميزان الكلي عام ٢٠٠٩عجزاً بلغ – ١.٢٨٩,٩ مليون دولار بنسبة ٤,٣١٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بفائض ٦٠١,٦ مليون دولار وبنسبة ١,٩٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، الأمر الذي انعكس في صورة انخفاض صافي الأصول الخارجية من ٧٨٩٧,٤ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى ٦٧٠٣,٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩ وعلى ضوء ما سبق فإن العجز الحاصل في ميزان المدفوعات بصورة عامة والميزان التجاري بصورة خاصة يخفي عددا من اختلالات بنية الاقتصاد الوطني .

الحكومة تخطط لإقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني

■ ،،خاص / الثورة

تخطط الحكومة إقامة بنية تحتية متطورة تلبي متطلبات إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني وتمهد الطريق أمام نمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وذلك عبر إتباع سياسة مائية وبيئية سليمة، وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع الكهرباء، وتطوير شبكة النقل من طرقات وموانئ ومطارات. إضافة إلى الاستمرار في تطوير المناطق الحرة وإنشاء المدن الصناعية كمناطق جذب للاستثمار وبؤر للنمو وتوسيع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني من خلال وتطوير علاقات التعاون التنموية مع مجتمع المانحين ولما من شأنه حشد المزيد من القروض الميسرة والمساعدات المالية والفنية الخارجية بما يسمح بتمويل المشاريع الجديدة للبرنامج الاستثماري للخطة.

كما تستهدف تحسين إدارة الاقتصاد الوطني بما يكفل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتطوير النظام الضريبي، وكذلك ترشيد الإنفاق العام الجاري لصالح زيادة الإنفاق الاجتماعي والتنموي. إضافة إلى تقوية دور الجهاز المصرفي في دفع النمو الاقتصادي، وإنشاء سوق الأوراق المالية، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات والصادرات الوطنية.

وتركز على تسريع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية والمؤسسية بمعناها الواسع بما في ذلك تحقيق الوفاق السياسي والاستقرار الأمني وإصلاح وتحديث الإدارة الحكومية وتطوير سياسات وآليات مكافحة الفساد. وذلك باعتبارها مدخلاً أساسياً لتشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الخارجية ومن ثم تعزيز فرص النمو الاقتصادي.

كما تستهدف رفع كفاءة وإنتاجية القطاع العام من خلال زيادة نفقات الصيانة والتشغيل للأصول والمرافق العامة القائمة حالياً وتوسيع تغطية الخدمات الحكومية الأساسية.

ورفع إنتاجية القوى العاملة الوطنية من خلال تحقيق تقدم كمي ونوعي في تنمية الموارد البشرية.

وتوقع تقرير حكومي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٥,٢٪ في المتوسط خلال الفترة ٢٠١١م 2015 ?م، وبما يسمح بتحسين مستويات المعيشة للسكان بحيث يصل معدل دخل الفرد الحقيقي الصافي إلى ٢,٢٪ سنوياً في المتوسط.

وأكدت الخطة الخمسية الرابعة أنه سيتم التركيز على تحفيز نمو القطاعات الاقتصادية الواعدة عبر تحقيق الاستغلال الأمثل للثروة السمكية، وتنمية الصناعات الغذائية وتنشيط قطاع السياحة. إضافة إلى الارتقاء بدور قطاعي النقل والمواصلات، وتكثيف الجهود لاستغلال الثروات المعدنية. فضلاً عن توسيع دائرة البحث والتنقيب على النفط والغاز.

واستهدفت الخطة الخمسية الثالثة وتعديلاتها في إطار المراجعة النصف مرحلية التي جرت في عام ٢٠٠٩م تحقيق نمو سنوي متوسط في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ ٥,٧٪. إلى جانب رفع الطاقة التشغيلية للاقتصاد بما يتلاءم مع نمو قوة العمل، وزيادة الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية وتحفيز الادخار القومي، وتنفيذ مجموعة شاملة من الإصلاحات تضمنتها أجندة الإصلاحات الوطنية.

كما تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي المحقق الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال فترة تنفيذ الخطة الثالثة ٢٠٠٦–٢٠١٠م من نحو ٤,٦٪ عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٧,٢٪ عام ٢٠١٠ ليحقق بذلك معدل نمو سنوي متوسط حقيقي بلغ ٥,١٪ وبنسبة إنجاز تصل إلى حوالي ٩٠,٢٪ ، فيما تم تحقيق الهدف بالنسبة للنمو في الناتج المحلي غير النفطي بصورة كاملة وبنسبة ١٠٠٪ حيث بلغ متوسط النمو السنوي للناتج المحلي غير النفطي المحقق والمستهدف حوالي ٧,١٪، وعلى العكس من ذلك شهد الناتج المحلي الإجمالي النفطي تراجعاً كبيراً وحقق نمواً سالبا سنوياً بلغ –٨,٩٪ في المتوسط خلال السنوات ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩ مقارنة بنمو مستهدف في إطار الخطة موجب بنسبة ١٠,٦٪ وبذلك يكون معدل الانجاز بنسبة –١٨٦٪ ، ويرجع الأداء السلبي للناتج المحلي الإجمالي النفطي إلى تراجع إنتاج النفط من ١٣٣,٣ مليون برميل عام ٢٠٠٦ إلى ١٠٣,٧ مليون برميل عام ٢٠٠٩ ويتوقع أن ينخفض إلى ٩٥,٥ مليون برميل عام ٢٠١٠ .

ولاحظت الخطة أن اتجاهات النمو الاقتصادي المتحققة تعكس نجاحات جيدة لتنفيذ الخطة خصوصاً في ظل الظروف الصعبة التي شهدها اليمن خلال الفترة (محنة التمرد الحوثي، الدعوات الانفصالية في بعض المديريات الجنوبية، العمليات الإرهابية لتنظيم القاعدة، كارثة السيول في المناطق الشرقية) .

كما أن معدل النمو الحقيقي جاء مدفوعا بقوة نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، الأمر الذي انعكس في تحسن معدل التشغيل في الاقتصاد وتراجع معدل البطالة من ١٦,١٪ عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٪ عام ٢٠٠٩ .

وتشير الى أن مجموعة من العوامل ساهمت في دعم وتحفيز النمو الاقتصادي الكلي خلال فترة تنفيذ الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦–٢٠١٠م ، أبرزها : عمليات التنويع الاقتصادي والتي ترتبت من بعض المشاريع المرتبطة بإنتاج وتصدير الغاز الطبيعي ، نمو الطلب المحلي نتيجة ارتفاع مستويات الاستهلاك النهائي ، تراجع معدلات التضخم لأسعار المستهلك خلال فترة تنفيذ الخطة والتي بلغت في المتوسط نحو ١٠٪ مقارنه بالعدل المخطط والمقدر بنحو ١٣,٨٪ ، تحسن التخصيصات المالية للمانحين خلال عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠م.

كما ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية في تباطؤ الأداء وانحرافه عما كان مخططا أبرزها: التراجع غير المتوقع في مستوى إنتاج النفط الخام ، محدودية الدعم الإنمائي الخارجي الذي حصلت عليه اليمن وتأخر السحوبات منه خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٨م تأثر البيئة الاستثمارية بالتداعيات الأمنية والسياسية التي شهدتها الساحة المحلية، التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد اليمني وبالذات خلال عامي ٢٠١٠–٢٠٠٩م وما سببته من تراجع في الموارد العامة ، وتراجع الاستثمارات الأجنبية .

تواصل امتحانات النقل بالمعهد الفني

افتتاح مشاريع خدمية وتنموية في سيئون بتكلفة ٤٢٢ مليون ريال

■ ،سيئون /سبأ

افتتح وكيل محافظة حضرموت لشئون الوادي والصحراء عمير مبارك عمير أمس ستة صفوف إضافية ومكتب وقاعة للاجتماعات بثانوية باكثير للبنات بسيئون بتكلفة ٣٤ مليون ريال بتمويل من وزارة النفط والمعادن في إطار دعمها لمشاريع التنمية المحلية في عدد من مديريات الوادي والصحراء.

ويأتي افتتاح هذا المشروع تدشينا لافتتاح ١٦ مشروعاً سيتم افتتاحها بمديرية سيئون ممولة من المجلس المحلي بالمديرية بتكلفة إجمالية تبلغ ٤٢٢ مليوناً و٣٨٢ ألف ريال وذلك في إطار الاحتفال بالعيد الوطني الـ٢١ للجمهورية اليمنية "٢٢ مايو" .

وأثنى وكيل المحافظة عمير على جهود المجلس المحلي بمديرية سيئون ومكتب وزارة النفط في دعمهما للمشروعات التنموية الهادفة إلى تلبية احتياجات المرافق والمؤسسات المرتبطة بحياة المواطنين اليومية في المجالات الرئيسية وعلى وجه الخصوص التربية والصحة.. داعيا إلى تضافر جهود الجميع من أجل الحفاظ على ما تم تحقيقه من إنجازات والبحث عن تنفيذ المزيد منها مستقبلا.

على صعيد متصل تفقد وكيل المحافظة عمير أمس سير امتحانات النقل النظرية لطلاب الصفوف الأولى من التخصصات الفنية بالمعهد الفني بسيئون.

وأستمع الوكيل عمير ومعه مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني محبوب فرج أمان من مدير المعهد عمر محمد السقاف إلى شرح حول الترتيبات التي تمت لإجراء الامتحانات التي تشمل تخصصات ميكانيكا الآلات الزراعية وتمديدات الكهرباء المنزلية والسيارات والراديو والتلفزيون والنجارة والأثاث.

وأشار السقاف إلى ان الامتحانات العملية انتهت الأسبوع الماضي فيما ستبدأ الامتحانات المركزية مطلع يوليو القادم.

وأعرب الوكيل عمير عن تمنياته للطلاب المتقدمين لهذه الاختبارات التوفيق والنجاح، مثمنا جهود إدارة المعهد للإعداد الجيد وتهيئة الأجواء المناسبة للطلاب من أجل تحقيق نتائج عالية .

كما أشاد بجهود مكتب التعليم الفني في سبيل تطوير مستوى الأداء في هذه المنشأة التعليمية والتدريبية وكذا الحفاظ على الآليات الفنية المتوفرة وصيانتها لضمان استمرارية التدريب عليها.. مؤكدا استعداد السلطة المحلية لتقديم المزيد من التسهيلات لمواصلة النجاحات المحققة نظرا لأهمية التدريب المهني والمساهمة الكبيرة في تمكين خريجي المعهد من الاندماج في سوق العمل.

إحالة ٤ مخالفات بيع مشتقات نفطية إلى النيابة برداع

■ ،،رداع/ماهر المشخر

أحال مكتب الصناعة والتجارة فرع رداع محافظة البيضاء أمس اربع مخالفات من أصحاب المحطات للمشتقات النفطية إلى النيابة العامة، للتحقيق معهم بتهمة المخالفة والتلاعب بالأسعار الرسمية.

وأوضح مدير مكتب الصناعة والتجارة فرع رداع عبدالواحد أحمد عباس لـ«الثورة» أن التجار أصحاب المحطات للمشتقات النفطية بمدينة رداع ومديرياتها السبع الذين قاموا برفع عشرة ريالات في سعر اللتر الواحد من مادة البترول عن السعر المحدد من وزارة النفط والمعادن قد تم إحالتهم إلى النيابة العامة.

وجاء ذلك بعد نزول لجان التفتيش بالمكتب إلى جميع أصحاب المحطات للمشتقات النفطية في مديريات رداع وسوف تواصل هذه اللجان نزولها الميداني لمتابعة ومراقبة عملية البيع والسعر من أجل الرفع واتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحقهم.

وأشار عباس إلى أن المكتب يقوم بمتابعة ومراقبة أصحاب المحطات الذين يقومون بإخفاء الكميات المرحلة لهم في فرع شركة اليمنية للنفط فرع ذمار من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية وإحالتهم للنيابة العامة مضيفاً أنه يتم النزول إلى أسواق مديريات رداع ومعالجة كافة الأزمات المفتعلة التي ظهرت خلال الفترة من يناير وحتى يونيو من العام الجاري ٢٠١١م ، وكذا مراقبة حركة الأسعار بشكل يومي وتحليلها وإرسالها إلى غرفة العمليات المركزية بديوان عام الوزارة ومكتب وكيل المحافظة لشؤون مديريات رداع ومكتب المحافظة .